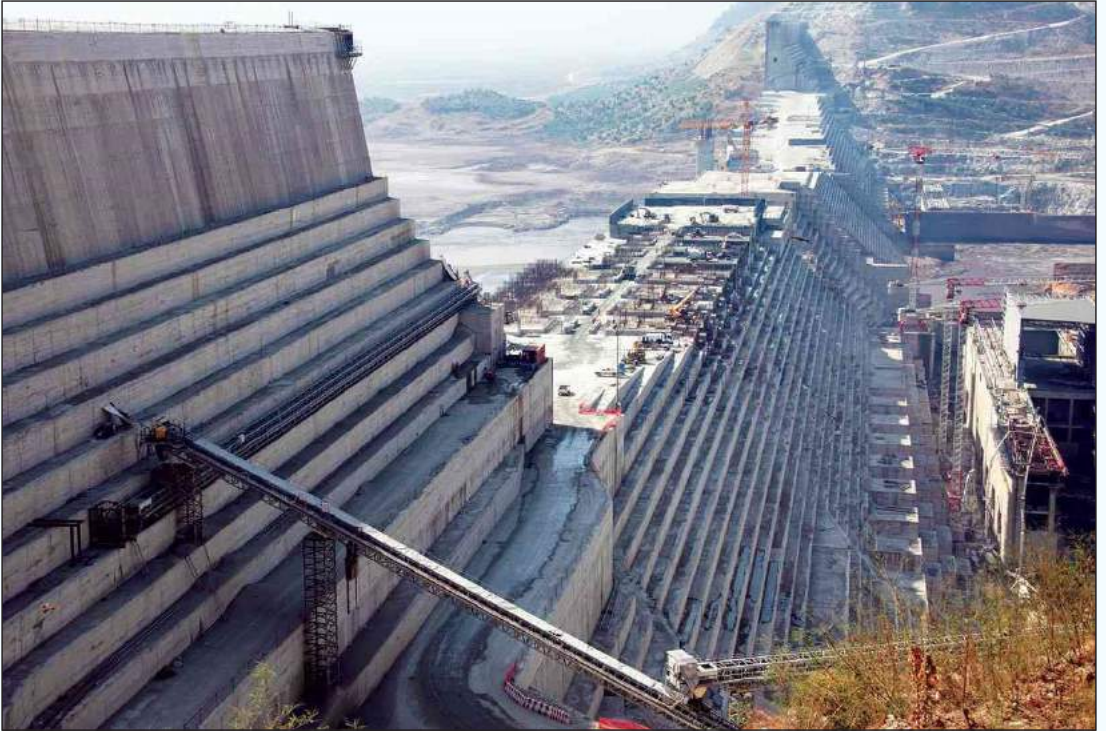




مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

تأثير سد النهضة على الأمن القومي المصري

محمد كريم الحاقاني



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرٌ ربحيٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2020

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

تأثير سد النهضة على الأمن القومي المصري

محمد كريم الخاقاني *

«مصر هبة النيل للمصريين، وهبة المصريين للإنسانية». (ديباجة الدستور المصري).

قديماً قالوا إن المياه سر الحياة، وبالفعل ما تزال المياه تمثل الثقل الأعظم والتأثير الأبرز في متغيرات العلاقات الدولية، فلا يمكن -بأي حال من الأحوال- تجاوز التأثير المحتمل لمتغير المياه في العلاقات القائمة بين الدول ولاسيما تلك التي تشترك في الأنهار التي يطلق عليها تسمية (الأنهار الدولية)، فتكون تلك الأنهار مدعاة لإثارة القلق بينها؛ لعوامل مهمة تؤثر مباشرة على مسارات علاقاتها الدولية؛ لحجم تأثيراتها على مختلف فعاليتها السياسية، والاقتصادية، والأمنية، وغيرها، وهو ما يحدث الآن في حوض نهر النيل وتأثيرات سد النهضة الإثيوبي على الأمن القومي المصري؛ نتيجة قرار إثيوبيا ببناء السد على مجرى نهر النيل، وتسبب بأزمة بينها، وبين مصر والسودان.

وكما هو معلوم أن دولتي مصر والسودان تعدُّ دول مصبَّ بينما تعدُّ إثيوبيا دولة المنبع وتريد أن تتحكم بمياه نهر النيل دون أي اعتبار للاتفاقيات السابقة الموقعة من قبل حكوماتها المتعاقبة التي اشترطت إعلام دولتي المصب بأي تغييرات على نهر النيل، فقضية المياه للمصريين تعد مسألة وجودية تتعلق بوجودهم منذ القدم، فهناك مقولة للمؤرخ الإغريقي هيرودوت يصف فيها ارتباط النيل بحياة المصريين بقوله: (مصر هبة النيل)؛ لذا تعد قضية المياه حالياً من القضايا المعقدة في عالم اليوم لتداخل مصالح الدول وتشابكها، إذ من طريقها تتخذ الدول مواقف سياسية واقتصادية تؤثر في سياسات دول ومصالح أخرى، وتؤثر قضايا المياه على الدول بتداعياتها وآثارها السلبية، فبناء السدود على مصاب الأنهار في دول المنبع يعني استخدام تلك الدولة ورقة ضغط سياسية إزاء دول المصب، فضلاً عن التدخلات الإقليمية والدولية التي تدعم دولة ضد أخرى؛ مما يزيد من تعقد حلول الأزمة وكما هو الحال في قضية سد النهضة، ومن هذا المنطلق تعد مسألة بناء السد من الموضوعات ذات التأثير المباشر على الأمن القومي المصري، إذ تعاني دول حوض نهر النيل من مخاطر مستقبلية حول كمية المياه الواصلة إليها ولاسيما دولتي المصب (مصر، والسودان)، وذلك إثر بناء السدود، وإن أي تغيير في حجم تدفق المياه في الدول الواقعة جنوب مصر قد يغيّر من طبيعة مجرى النيل ويهدد حاجتها المتصاعدة للمياه وتلبية متطلبات التنمية الزراعية والصناعية فيها لمواجهة

* أكاديمي وباحث في الشأن السياسي.

مشكلة استيرادها لما يزيد عن 70% من حاجتها الغذائية، وتمثل مياه نهر النيل بمحدود 97% من الموارد المائية لمصر، وهي مصدر أساس ورئيس لوجودها والحفاظ على بقائها، إذ إن معظم الدول المتشاطئة في حوض نهر النيل تمتلك بحيرات عذبة، وتنسم بمطول الأمطار وهذا يعني اكتفاءها مائياً وسد احتياجات سكانها على العكس من مصر التي تعاني من قلة الأمطار¹، وتبلغ حصتها 5.55 مليار متر مكعب، وتقدر أراضيها المزروعة حوالي 3.6 مليون فدان، وهي بطبيعة الحال غير كافية لسد الاحتياجات الحقيقية لسكانها، ولأجل المحافظة على نصيب الفرد من المياه عالمياً، تحتاج مصر إلى 77 مليار متر مكعب من مياه نهر النيل أي بمحدود 22 مليار متر مكعب كعجز مائي².

إن تقليل الحصص المائية لمصر من حصتها من مياه نهر النيل يؤدي إلى زيادة الأراضي غير الصالحة للزراعة وتشريد ملايين الأسر، فضلاً عن زيادة في نسبة تلوث المسطحات المائية ومشكلات في توصيل مياه الشرب³، أما إثيوبيا فتعدُّ سد النهضة مشروعاً استراتيجياً تهدف من طريق بنائه إلى استقرار أمنها القومي والمائي والغرض الرئيس منه هو إنتاج الطاقة الكهربائية وتبلغ تكلفة بناء السد نحو (4.8) مليار دولار⁴، وهي تنطلق من رؤية تتعلق بكونها صاحبة الحق في التصرف في المياه التي تمرُّ في أراضيها من دون التنسيق مع الآخرين؛ وذلك بسبب اعتقادها المطلق أن ذلك هو حق لها، وفي حدود سيادتها الوطنية⁵، بغض النظر عن الاتفاقيات الموقعة والقائمة منذ عهد الاستعمار التي أعلنت مع غيرها من الدول المتضررة منها بأنها سوف لن تعترف بها⁶، فكثير من دول أعالي الأنهار يتبعون مبدأ هارمون Harmon Doctrine، فهم يرون أن لهم الحق في التصرف في مياه الأنهار الدولية التي تجري في أراضيهم كيفما شاءوا من دون النظر لتأثيرات ذلك على بقية دول أدنى النهر⁷، وهذا المبدأ أصبح من الماضي، وذلك لأن أي من دول أحواض الأنهار المشتركة لا تتبع

- 1- عمرو رضا بيومي، سد النهضة بين الأمن القومي والقانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط 1، 2019، ص: 109.
- 2- عصام عبد الشافي، سد النهضة وقضية المياه والأمن القومي المصري، المعهد المصري للدراسات: <https://eipss-eg.org>.
- 3- المصدر السابق نفسه.
- 4- هند عبد الواحد كاظم، سد النهضة والعلاقات الإثيوبية المصرية، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، بيت الحكمة، بغداد، العدد، 31، 2015، ص: 127.
- 5- سمير صبري، مشكلة المياه في مصر ودول حوض النيل: دراسة حالة سد النهضة، وزارة الخارجية العراقية، معهد الخدمة الخارجية، بغداد، 2019.
- 6- مرفت زكريا، أزمة سد النهضة في ضوء الاتفاقيات ومبادئ القانون الدولي، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة: <http://www.acrseg.org/41377>
- 7- زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل، أزمة سد النهضة، اتفاقيات المياه، التغلغل الصهيوني، استراتيجيات الحل، الهيئة المصرية العامة للكتاب 2016، ص: 128-129.

هذا المبدأ كون ذلك يعطيها حرية التصرف في استخدام المياه الدولية بلا قيود أو قواعد قانونية؛ مما سبب الضرر بمصالح الدول الأخرى، وهو ما يتعارض مع القواعد الدولية بهذا الشأن.

ويرتكز الموقف المصري الرسمي إلى مجموعة من المبادئ المستقرة في العرف الدولي التي تختص بموضوع المياه المشتركة بين دولتين فأكثر في كيفية الانتفاع منها، وعلى هذا الأساس نجد أن مصر تعدُّ نهر النيل نهرًا دوليًا؛ كونه يمرُّ عبر أكثر من دولة، ولكل من هذه الدول مصالح مشتركة، وإن كانت مختلفة عن بقية الدول الأخرى، فالفقه الدولي يعد النهر الدولي وحدة مائية قائمة بذاتها، وذات حقوق مشتركة بين الدول التي من خلالها ذلك النهر، ويكون استغلال مياهه بناء على المبادئ التي حددها القانون الدولي المتعارف عليها، التي نظمت علاقات الدول فيما بينها على أساس ما تمتلكه من حقوق، والتزامات طبيعية، وتاريخية، وتعاقدية، وهي⁸:

1. لا يخضع جزء النهر الذي يمر في أي دولة من الدول إلى سيادة الدولة المطلقة، فضلاً عن أنه لا يحق لتلك الدولة أن تقوم بأي عمل من شأنه التأثير في كميات المياه الواصلة إلى دولة المصب.
2. إن الانتفاع القائم دولة من الدول المشتركة في النهر هو حق مكتسب لها؛ وبالتالي لا يجوز المساس به.
3. إن الحقوق والالتزامات التعاقدية بموجب الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة في السابق بين الدول هي تطبيق للمبادئ الدولية التي توصل إليها المجتمع الدولي بقصد تنظيم المياه في النهر الدولي.

وعلى هذا الأساس، أقرت منظمة الوحدة الأفريقية سابقاً (الاتحاد الأفريقي) حالياً مبدأ عرفي يتمثل ببقاء الإتفاقيات والمعاهدات التي وُقعت سابقاً منذ عهد الاستعمار على حالها دون أي تغيير في بنودها، ولا سيما المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بالحدود وما يرتبط عنها وذلك تجنباً لإثارة النزاعات والحروب⁹، وعليه فإن الاتفاقيات الموقعة هي اتفاقيات منظمة لحقوق والتزامات طبيعية وتاريخية، وتستند إلى مبادئ معترف بها عرفاً وقانوناً¹⁰.

8 - مصطفى عبد الكريم مجيد، أثر متغير المياه في العلاقات المصرية-الإثيوبية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2018، ص: 66.

9 - زكي البحيري، مصدر سبق ذكره، ص: 594-593.

10 - مصطفى عبد الكريم مجيد، مصدر سبق ذكره، ص: 67.

وفي ضوء تلك المبادئ الدولية الحاكمة لاستثمار الأنهار المشتركة، أُهّيت العديد من منازعات المياه مثل: الخلاف بشأن بحيرة لانوس بين إسبانيا، وفرنسا على وفق آلية التحكيم الدولي ومن طريق محكمة العدل الدولية، وكذلك النزاع حول نهر كولومبيا بين الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وذلك عبر المفاوضات بينهما¹¹.

وكانت المعاهدات والاتفاقيات التي وقعتها مصر في أثناء عهد الاستعمار قد أقرت حقوقاً لها وللسودان كونهما دولتي مصب من جراء اعتمادهما بنحو كلي على مياه نهر النيل كمصدر وحيد لهما، ومن أبرز تلك المعاهدات والاتفاقيات¹²:

1. اتفاقية روما التي وُقِّعت في (15 نيسان 1891) بين بريطانيا المحتلة لمصر، وإيطاليا التي تحتل إريتريا، وحددت فيها مناطق نفوذ كل منها في شرق أفريقيا.
2. اتفاقية بروكسل في (21 أيار 1894).
3. اتفاقية أديس أبابا في (15 أيار 1902) بين كل من بريطانيا، وإثيوبيا، وبين بريطانيا وإيطاليا، وإثيوبيا، وإريتريا.
4. اتفاقية لندن في (13 كانون الأول 1906) بين بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وهي اتفاقية معدلة لاتفاقية 1902.
5. اتفاقية روما 1925 وفيها تعترف إيطاليا بالحقوق المائية السابقة والمكتسبة لمصر والسودان مياه نهر النيل الأزرق والأبيض، وأن لا تنشئ في أقاليم أعالي الأنهار أو فروعها وروافدها أي منشأة من شأنها تعديل كمية المياه التي تحملها إلى مياه نهر النيل، وأن تعمل قدر المستطاع لمصلحة مصر والسودان العليا، وكانت هذه الاتفاقية قد عقدت بين مصر وبريطانيا نيابة عن كينيا، والسودان، وأوغندا، وتنجانيقا وتنص على: تحريم إقامة أي مشروع من أي نوع على نهر النيل أو روافده أو البحيرات التي تغذيها كلها إلا بموافقة مصر ولاسيما إذا كانت هذه المنشآت ذات صلة بالري، وتوليد الكهرباء، أو كانت تؤثر على كمية المياه التي تحصل عليها مصر، وكذلك لمصر الحق في

11 - عمرو رضا بيومي، مصدر سبق ذكره، ص: 124.

12 - حسين خلف موسى، الموقف القانوني المصري في مفاوضات حوض النيل، المركز الديمقراطي العربي:

<https://democraticac.de/?p=31246>

الرقابة على طول مجرى النهر من منبعه الى مصبه، وإجراء البحوث والرقابة على المشاريع التي تفيد مصر بهذا المجال.

6. اتفاقية 1929 بين مصر وبريطانيا نيابة عن السودان، وكينيا، وتنجانيقيا، وأوغندا.

7. اتفاقية 1934 في لندن، وقعت بين بريطانيا نيابة عن تنجانيقيا، وبلجيكا نيابة عن رواندا وبورندي بشأن نهر كايرا.

8. المذكرات المتبادلة بين مصر وبريطانيا نيابة عن أوغندا بشأن اشتراك مصر في بناء سد أوين.

واعتمدت مصر في تسويق وجهة نظرها وأحقيتها في نهر النيل ومواجهة إثيوبيا ورغبتها في بناء سد النهضة دون أن تتشاور معها على ما ذكر من اتفاقيات موقعة سابقة، إذ تمثلت أبرز الحجج والأسانيد القانونية التي دعمت موقف مصر إزاء قضية بناء السد في: مبدأ التوارث الدولي للمعاهدات وهو ما أكدته معاهدة فيينا 1987، وكذلك مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة الذي أكد على استمرار العمل بالنهج المتبع سابقاً في اقتسام مياه النهر الدولي بين الدول المتشاطئة التي تشترك بمجره¹³.

ترتكز مصر في دعواها إلى مجموعة اتفاقيات موقعة تتناول مسألة تنظيم المياه في نهر النيل مع السودان، إذ وُقعت عدد من المعاهدات والاتفاقيات بهذا الشأن مع بريطانيا كونها دولة الاستعمار في تلك المدة، فضلاً عن أحكام القانون الدولي الخاصة بالدول المتشاطئة، وتقسيم المياه بين دول المنبع والمصب، إذ إن القانون الدولي أقر مبدأ توارث الدول؛ أي بمعنى مسؤولية الدولة والتزامها بكل المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمت في عهد الدول السابقة؛ وهذا ما ينطبق على حالة إثيوبيا، واحتجاجها المستمر بعدم مسؤوليتها عن تلك المعاهدات كونها لم تكن طرفاً فيها، إذ إن بريطانيا كانت هي دولة الاستعمار، وكانت لها مطلق الحق في إبرام المعاهدات، إذ أبرمت العديد من تلك الاتفاقيات في تلك المدة، ومنها اتفاقية عام 1929.

13- مرفت زكريا، مصدر سبق ذكره.

وتتمثل الآثار المتوقعة نتيجة التعتن الإثيوبي في قضية بناء سد النهضة على الأمن القومي المصري من خلال:

1. إن التقارير والدراسات التي أُجريت بشأن سد النهضة تؤكد على تأثيرات متوقعة على مصر وأمنها المائي، وذلك عبر العجز المائي المتوقع بعد ملء الخزانات الإثيوبية، إذ في حالة تنفيذ إثيوبيا لوعدها بملء السد، وتزامن ذلك الحدث مع مدة الفيضان أقل من المعدل المتوسط؛ وهذا يعني عجز مصر عن تصريف حصتها من المياه بحدود 19 مليار متر مكعب؛ أي ما نسبته 34 %، وبعجز متوسط 20 % من الحصة المقررة 11 % طوال مدة ملء إثيوبيا للسد¹⁴.
2. إن تصميم سد النهضة وبسعته الحالية المقدرة 74 مليار متر مكعب ستكون آثاره كارثية على حصة مصر من مياه نهر النيل وعلى إنتاج الطاقة الكهربائية من السد العالي وخزان أسوان خلال مدة ملء الخزانات وفي أثناء تشغيل السد، وتزداد تلك الآثار السلبية في فترات الجفاف، إذ تتعارض مصالح مصر، والسودان وتزويدهم بالحصص المقررة لكل منهما بالمياه مع ازدياد إنتاج الطاقة الكهربائية من سد النهضة¹⁵.
3. سيؤدي تقليل حصة مصر المائية إلى بوار مساحات كبيرة جداً من الأراضي الزراعية، فضلاً عن تشريد ملايين الأسر المصرية¹⁶.
4. احتمال انهيار سد النهضة، وهذا ما يترتب انعكاسات سلبية على دولتي المصب، فالسد يقام على منحدر شديد الوعورة؛ وهذا يزيد من احتمالية انهياره؛ وسيؤدي إلى محو مدينة الخرطوم من الوجود لانحيار السدود المقامة مثل: الروصيرص، وسنار، فضلاً عن سد مروحي داخل الأراضي السودانية، وصولاً إلى السد العالي، ومدينة أسوان في مصر¹⁷.
5. على الرغم من إنشاء سد النهضة سيوفر لإثيوبيا إمكانيات ضخمة لتوفير المياه والطاقة الكهربائية، سوف يعرض مصر لضائقة مالية كبيرة جداً؛ بسبب فقدان المياه لتخزينها خلف السد¹⁸.

14 - مصطفى عبد الكريم مجيد، مصدر سبق ذكره، ص: 171.

15 - عصام عبد الشافي، مصدر سبق ذكره.

16 - عمرو رضا بيومي، مصدر سبق ذكره، ص: 67.

17 - مصطفى عبد الكريم مجيد، مصدر سبق ذكره، ص: 177.

18 - عمرو رضا بيومي، مصدر سبق ذكره، ص: 67.

6. إن بناء سد النهضة سيؤثر -من دون شك- في تحكّم إثيوبيا الاستراتيجي بمياه نهر النيل الأزرق¹⁹.
 7. زيادة فرص تعرض السد للاختيار؛ بسبب العوامل الجيولوجية، وسرعة اندفاع مياه النيل الأزرق التي تصل في شهر آب إلى ما يزيد على نصف مليار متر مكعب يومياً ومن ارتفاع يزيد على (2000) متر، وبمستوى (600) متر عند السد، وإن حدث هذا الأمر فإنه سيلحق الضرر الكبير بالقرى والمدن²⁰.
 8. تأثر برامج استصلاح الأراضي في مصر بنحو كبير جداً، وسيعمل سد النهضة على نقل تخزين المياه من بحيرة السد العالي إلى الهضبة الإثيوبية²¹.
- وختاماً نرى أن آثار سد النهضة الإثيوبي لها تأثير مباشر على الأمن القومي المصري، وهذا يتطلب التمسك بالمعاهدات، والاتفاقيات السابقة الموقعة التي توجب الحقوق لمصر بشأن استشارتها في أي تغييرات مستقبلية على نهر النيل، فضلاً عن حقوقها التاريخية في نهر النيل كونه المصدر الوحيد لها، والاحتكام لمبادئ القانون الدولي بشأن الأنهار الدولية والانتفاع منها، وحسب ما أقرته تلك المبادئ القانونية الدولية.

19 - إنتصار معاني علي، الأبعاد الجيوبوليتيكية لبناء سد النهضة على دولتي المصب (مصر والسودان)، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، مركز البحوث التربوية والنفسية، بغداد، المجلد 28، العدد 1، 17-2، ص: 293.

20 - مهند عبد الواحد كاظم، مصدر سبق ذكره، ص: 130.

21 - إنتصار معاني علي، مصدر سبق ذكره، ص: 293.